

آخر تقارير وزارة الحكم المحلي يؤكد:

# نصف مليون حالة تعد على الأراضي الزراعية

## تخطيطات الحيز

### العمراني لعام

### ١٩٨٥ أصبحت «عاجزة»!

القرى عن القرار العسكري فقد تم مناقشة العديد من الاقتراحات قبل وبعد هذا القرار وانتهت إلى الأدرج غير أن الاقتراح الذي فرض نفسه هذه الآونة على مجلس الشعب دون مناقشة، هو الاقتراح المقدم من العضو سميح السقا عضو المجلس عن دائرة أشمون منوفية يقول فيه إن الدولة يمكن أن تصرح لكل مزارع يمتلك فدانا بالبناء على أرض مساحتها لا تزيد عن ٧٠ متر. تم التوصل لهذه المساحة بعد مناقشات عديدة حيث كان المقترح في المشروع (١٠٠م) والزمن العضو هذه الاقتراحات بعدة شروط:

أولها: أن يكون مقدم الطلب مستقراً في حياته للأرض لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وثانيها: أن يتم ذلك عن طريق الجهات الحكومية للتأكد من حاجته إلى البناء لكي لا تكون بغرض البيع أو التجارة، ثالثاً: أن يقوم بدفع مبلغ ٥٠ جنيهاً عن كل متر يوجه هذا المبلغ إلى صندوق يتم به استصلاح أرض صحراوية بدلاً من التي تم البناء عليها، ورابع هذه الشروط أن تكون الدولة غير مسئولة عن توصيل المرافق حتى لا تتحمل أعباء إضافية تسع بتحقيقه.

ثم تحدد فترة زمنية لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن ثلاث سنوات لإغلاق باب مريدي البناء للسكن. على أن تتم هذه البنائى فى الأراضى الماصفة للكتلة السكنية أو فى التخللات ويرى أن من نتائج هذا الاقتراح،

١٢.٨٪ ثم سوهاج ١٥ الفا و ٢٢٧ حكماً بنسبة ١٢.٥٪ ثم المنيا ١٥ الفا و ٤٢ حكماً بنسبة ١٢٪.

وتقول أمينة محمد - المستشار الإعلامى لوزارة التنمية المحلية - إن تزايد حالات التعدى مؤشر قوى لكون هذه التعديات مبعثها الحصول على فرصة للسكن والمعيشة لكل فلاح بجوار أرضه وعدم اعتداد الفلاح بقرارات وقوانين لا تعبر عن احتياجاته الخاصة التي تكفلها له كل التشريعات فى الحصول على مسكن هو وأولاده. ومنذ عام ١٩٩٦، يعيش كثير من الفلاحين فى حالة ضيق من هذا القرار العسكري الذى أحجم على حقهم فى بناء مسكن لهم وقد تكون عدة ظروف ضدهم لا تمنحهم مسكناً صحياً لهم ولأولادهم.

يقول صادق محمد عبدالحى - أحد فلاحي قرية طنط الجزيرة - بمحافظة القليوبية إن لديه قطعة أرض زراعية يمتلكها يزرعها هو وأولاده الخمسة ويقدم بداخل أرضه فى غرفة بنيت بالطوب اللبن وفى ظل القرار العسكري لا أستطيع أن أضع طوبية واحدة على الأرض لكى أبني لأبنائى أماكن يسكنون بها تمكنهم من الزواج والاستقرار خاصة أنهم جميعاً مرتبطون بزراعة هذه الأرض.

ويذكر إبراهيم السويفى - فلاح من النوفية - إنه اضطر للبناء على أقرب أرض مطلة على البحر بعدما جرفت المياه مسكنه القديم المطل على آخر حدود أرضه المبنى بالطوب اللبن الذى كان يأويه هو وأسرته فحررت الشرطة له محضراً بالتعدى على الأراضى الزراعية وهدمت بيته وأضاعت ما أنفقته فى بنائه ويتعجب قائلاً: لم أكن أستطيع أن أصنع شيئاً غير ذلك!

يقول عبدالدايم إسماعيل من فلاحي الشرقية إن قيام أى فلاح بالبناء على أى أرض مشكلة فى حد ذاتها حيث إن الأرض الداخلة فى كردون مبانى القرية وصلت لـ ٥٠٠ جنيه للمتر مما أدى إلى أن كثيراً من الفلاحين بنوا على الأرض الزراعية دون الاعتبار بالقرار العسكري وأكبر دليل على ذلك أن الشرقية أكبر نسبة تعديات على الأرض الزراعية وصلت لـ ١٣٪.

ومجلس الشعب لم يكن بعيداً عن مجريات ما يدور فى

أظهر آخر تقارير وزارة الحكم المحلي أن هناك نصف مليون حالة تعد على الأراضى الزراعية، وأكد التقرير أن ظاهرة البناء على الرقعة الخضراء قضية لا يثنيها عن التراجع قوانين أو قدرات، فبالرغم من صدور عدة قوانين تجرم البناء عليها وعلى رأسها قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى وقع غرامات من خمسمائة جنيه إلى ألفى جنيه ثم صدور القرار العسكري رقم ١ لسنة ٩٦، والذى يعاقب المخالفين بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات إلا أن التجاوزات على الأراضى الزراعية مازالت مستمرة!

## محمد عصمت

عدد حالات التعدى وصل إلى ٤٢٨ ألفاً و ٢٥١ حالة ووصلت مساحتها إلى ٣٩ الفا و ٢٧١ فدانا، حيث تمت إزالة ٣١٩ الفا و ٤٧٣ حالة تعد مساحتها ٢٢ ألفاً و ٨٢٠ فدانا بنسبة ٧٤٪ من جملة التعديات.

وقد حررت محاضر عددها ٤٢٧ الفا و ٤٣٩ محضراً وصدرت أحكام ضد ١٢٥ الفا و ٢٢٢ قضية وتمت إدانة ٣٣ الفا و ٣١٥ حالة وحصلت ٩٠ الفا و ٧٢ حالة على البراءة. وكانت الشرقية فى المقدمة بـ ٥٦ ألفاً و ٢١ محضراً بنسبة ١٣٪ يليها الغربية بـ ٤٥ ألفاً و ٤٩٤ محضراً بنسبة ١٠.٦٪ ثم المنيا ٤١ الفا و ٥٦٣ محضراً بنسبة ٩.٧٪ وجاءت محافظة قنا فى مقدمة المحافظات من حيث الأحكام الصادرة وعددها ١٦ ألفاً و ١٠١ حكم بنسبة

توفير فرص عمل للشباب فى إطار الأراضى التى سيتم استصلاحها فى مقابل الأرض المفقودة ثم تقليل الانتقال من الريف إلى المناطق العشوائية بالقاهرة وضواحيها حيث سيتم توفير المكان الذى يؤدى للاستقرار بالقرية ورواج حالة السوق الخاص بأدوات البناء والمعمار ويستطرد قائلاً: إن تكلفة استصلاح الفدان تصل إلى ٢٠ ألف جنيه أى أن كل فدان يبني عليه فى الأراضى الزراعية يمكن أن يستصلح بدلاً منه عشرة أفدنة أى أن نسبة المفقود إلى المستصلح تستصل إلى ١٠٠٪.

يذكر الدكتور محمد عبدالباقى إبراهيم - رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - أن الدولة قامت بتحديد الحيز العمراني لمعظم قرى الجمهورية وعام ٨٥ وحدد هذا الحيز النطاق الجغرافى المسموح بتعميره لكل قرية على أن يمنع أى بناء خارج الحيز العمراني ولكن خفى على السادة المسؤولين النظرة المستقبلية خاصة مع وجود زيادة طبيعية للسكان وهجرة داخلية من الكفور والنجوع إلى القرى الأكبر والمراكز سعياً وراء فرص العمل وتوفير الخدمات والمرافق وكان من المطلوب من الدولة إيجاد نظرة مستقبلية تعمل على استيعاب الفائض السكاني لختلاف قرى الجمهورية وإعداد الظهير الصحراوى كلما أمكن وتوفير أماكن صالحة للبناء ويضيف أنه نظراً لعدم وجود بديل آخر لسكان القرى غير الامتداد بعد أن تشبعت المنطقة العمرانية داخل الحيز العمراني بالسكان والمسكن فكان من البديهي الارتداد خارج الحيز العمراني المحدد لعام ١٩٨٥ خاصة وأن الدولة سبقت فى تبوير الأرض الزراعية والبناء عليها بدعى إنشاء الخدمات والمرافق.

ويؤكد أن مشروع إنشاء جامعة الزقازيق بالشرقية أكبر دليل حيث كان من المخطط أن تنشأ الجامعة على أول طريق بلباس على أرض صحراوية متاخمة لمحافظة الشرقية إلا أن متخذ القرار فضل إنشاء الجامعة داخل مدينة الزقازيق على أراض زراعية وهى الآن تزيد من تعدياتها بإنشاء المستشفيات ومسكن الطلاب الخاصة بها!



مصطفى عبد القادر